

# أربعون عاماً على ثورة يوليو دراسة تاريخية

تحرير: د. رءوف عباس حامد

## تأليف

- |                          |                          |
|--------------------------|--------------------------|
| د. رءوف عباس حامد        | د. أحمد الشربيني السيد   |
| د. يونان ألبيب رزق       | د. أحمد عبد الرحيم مصطفى |
| د. عبد الخالق محمد لاشين | د. فؤاد المرسي خاطر      |
| د. أحمد زكريا الشلق      | د. يواقيم رزق مرقس       |

## مقدمة

عند صدور هذا الكتاب تكون قد انقضت أربعون عاماً على قيام طليعة الضباط الوطنيين من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بالاستيلاء على السلطة ليلة 23 يوليو 1952، معلنين مطالب الشعب فى القضاء على الحكم الفاسد، وإقامة حكم ديمقراطى يحقق الاستقلال الوطنى والعدالة الإجتماعية، ولم يدر بخلد أولئك الضباط الشبان ليلتئذ أن يتولوا الحكم بأنفسهم، أو أن يصوغوا نظاماً سياسياً معيناً، ظناً منهم أنهم مجرد طليعة تعيد الأمور إلى نصابها بفتح الطريق أمام العناصر الوطنية النظيفة لتحقيق الإصلاح المنشود، غير أنهم ما لبثوا أن وجدوا أن الأمر يتطلب أن يمسكوا زمام الأمور بأيديهم، وأن يقوموا بالتغيير بأنفسهم بعدما أيقنوا من اهتراء النظام السياسى القائم، وعجزالساسة التقليديين عن لعب الدور المنشود.

وهكذا تمت تصفية النخبة السياسية الإجتماعية الحاكمة من خلال الإصلاح الزراعى وتصفية الأحزاب التى نشطت فى إطار دستور 1923، وصاحب ذلك إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وإلغاء الدستور وصياغة دستور جديد مؤقت، واستطاعوا أن يصلوا إلى تسوية للقضية الوطنية بتوقيع معاهدة الجلاء، وأخذوا يخطون الخطوات الأولى فى الطريق إلى التنمية بإقامة مجلسى الإنتاج والخدمات، كان ما حدث فى العامين الأولين يبشر بتغيير أقبلت عليه البلاد لا يتوفر للإنقلابات العسكرية التى تعمل على إجهاض الثورات والإبقاء على النظم القائمة، وإنما كانت تلك التغييرات تعبر عن ملامح "ثورة" تعمل على تغيير الواقع المصرى، وهو ما فطن إليه طه حسين وعبر عنه فى مقال شهير (1953) بمجلة التحرير وصف فيه ما حدث فى يوليو 1952 بأنه فى حقيقة الأمر ثورة وطنية.

لقد سقط النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923، وشرع النظام الجديد فى علاج المسألة الإجتماعية التى تفاقمت على مر السنين حتى بلغت ذروة التناقم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد قاد علاج هذه المسألة النظام الجديد إلى تكوين القطاع العام بعدما عجز عن إقناع الرأسمالية المصرية بالمساهمة فى جهود التنمية. وقاد العمل على تحقيق الاستقلال

الوطني النظام الجديد إلى مواجهة مع الإمبريالية والصهيونية، بلغت حدتها في العدوان الثلاثي (حرب السويس 1956)، حتى وقع النظام في فخ هزيمة يونيو 1967. وخلال تلك المواجهة فطن النظام إلى قيمة الانتماء العربي فتبنى التوجه القومي العربي، كما أدرك أهمية أفريقيا للأمن القومي المصري باعتبارها عمقاً استراتيجياً هاماً، فساعد على تحرير القارة من الاستعمار، كما قدر أهمية العمل مع الشعوب الآسيوية والأفريقية في مواجهة الاستقطاب والأحلاف في عصر الحرب الباردة فتبنى حركة عدم الإنحياز.

وهكذا، عند نهاية العقد الأول من عمر الثورة، كانت مصر تشهد تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتبلورت ملامح نظام سياسي جديد، ونهضة ثقافية جديدة عبرت عن المشروع الوطني للثورة. وصدق حدس طه حسين، فما حدث كان ثورة عظيمة سعت على درب الاشتراكية، وأخذت بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة، والتزمت بالقومية العربية وتحرير الوطن العربي وإقامة الوحدة، وحل القضية الفلسطينية، ونبذت الأحلاف واعتنقت سياسة عدم الإنحياز. وبذلك حققت الثورة إنجازات هامة شابتها سلبيات خطيرة، شأنها شأن غيرها من الثورات الكبرى.

ولما كان مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية يولى تاريخ مصر المعاصر عناية خاصة، فقد كانت له وقفات أمام ذلك التاريخ، فأصدر مجلداً ضخماً بمناسبة مرور 50 عاماً على ثورة 1919 ضم دراسة للوثائق البريطانية بإشراف المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (1969)، كما أصدر كتاباً بمناسبة مرور 25 عاماً على قيام ثورة 1952 بعنوان: "ثورة يوليو والتغير الإجتماعي" ضم عدداً من الدراسات التي عالجت تطور مصر في ربع قرن، بإشراف الأستاذ السيد ياسين.

وامتداداً لهذا الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر، حرصت وحدة الدراسات التاريخية بالمركز على تشكيل فريق بحث من المؤرخين المصريين الذين يشتركون في الاهتمام بثورة يوليو، وينتمون إلى ثلاثة أجيال: الجيل الذي تكون وعيه تماماً قبل قيام ثورة يوليو، والجيل الذي تفتح وعيه مع قيام الثورة، والجيل الذي أفرزته التغيرات الاجتماعية التي أنجزتها الثورة، إنقوا جميعاً ليقدموا دراسة تاريخية لثورة 23 يوليو بعد انقضاء أربعين عاماً على قيامها، ولم يكن هدف فريق البحث تقديم عمل إحتفالي من أعمال المناسبات، وإنما كان هدفهم تقديم

دراسات جادة تنشد الحقيقة المجردة حلوها ومرها، وتخضعها لمعايير التحليل والنقد من أجل فهم حركة تاريخ مصر المعاصر، بدءاً بدراسة المجتمع المصرى فيما قبل الثورة، للتعرف على أبعاد أزمة مصر الإجتماعية والسياسية، ومأزق النظام السياسى الذى حدده إطاره دستور 1923، ثم دراسة تحليلية لقيادة الثورة، والنظام السياسى الجديد الذى أقامته، والتمتية الإقتصادية والإجتماعية التى استهدفت تحقيق العدل الإجتماعى، ومشروع الاستقلال الوطنى بإنجازاته وإخفاقاته، والإتجاه القومى العربى، والتوجه نحو أفريقيا.

واتخذ فريق البحث من عام 1970 حداً زمنياً تتوقف عنده الدراسة، ليس التزاماً بما يساور المؤرخين - عادة - من مخاوف دراسة الأحداث القريبة حتى لا يقع المؤرخ فى مأزق الموضوعية لتأثره بالحدث التاريخى الذى يعاصره، وضماناً لتوافر الوثائق التاريخية، ومن ثم البحث عن حد زمنى يكفل الموضوعية ويوسع نطاق الرؤية التاريخية، فلم يدر بخلد فريق البحث شئ من هذا. وإنما جاء اختيار رحيل جمال عبد الناصر حداً زمنياً للدراسة، إختياراً موضوعياً بحثاً تفرضه حقائق التاريخ. فقد غير دستور 1971 إطار النظام السياسى، ثم تغيرت بعد ذلك - تدريجياً - التوجهات الأساسية لثورة يوليو، فكان الانفتاح الإقتصادى الذى أطلق المجال لرأس المال الخاص وفتح الطريق للتخصيص، وما صاحب ذلك من الأخذ بالتعددية السياسية، ثم السلام مع إسرائيل بعد حرب 1973، وما ترتب عليها من نتائج من بينها الانفتاح الكامل على الغرب، إلى غير ذلك من تطورات جعلتنا أمام مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها وإن استمدت شرعيتها منها، تتطلب دراسة خاصة بها، ومن هنا كان اختيار عام 1970 حداً زمنياً لهذه الدراسات.

غير أن فريق البحث لم يستطع الإطلاع على وثائق الثورة غير المنشورة، فلا تزال هذه الوثائق بعيدة عن متناول الباحثين، ولم تصل بعد إلى مكانها الطبيعى بدار الوثائق التاريخية القومية. فنحن لا نعرف - مثلاً - أين توجد وثائق مجلس قيادة الثورة، أو الأوراق الخاصة بعبد الناصر، كما أن أرشيف القصر الجمهورى غير متاح للباحثين. لذلك كان جل اعتماد فريق البحث على الوثائق المنشورة، رغم قلتها، إلى جانب المذكرات السياسية التى نشرها بعض من شاركوا فى الثورة، إضافة إلى الكتب والمراجع والدراسات المختلفة.

ولعل صدور هذه الدراسات التاريخية بعد انقضاء أربعين عاماً على قيام الثورة يشجع الهيئات المعنية على تبني مشروع قومي موسع لتجميع وثائق الثورة، حتى تتاح الفرصة لتقديم دراسة شاملة لحقبة حاسمة من تاريخ مصر المعاصر.

وعلى الله قصد السبيل..

القاهرة فى 2 مايو 1992

د. رءوف عباس حامد

المحرر

## الطريق إلى الثورة

د. رءوف عباس حامد

كان قيام ثورة 23 يوليو 1952 نتاجاً طبيعياً للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر منذ انتهت ثورة مارس 1919 بحصول مصر على درجة من الاستقلال الذاتي ظلت بريطانيا تتمتع في ظلها بوجودها العسكري في مصر وبهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها في مصر، وهو وضع خطير سعت القوى السياسية المصرية إلى التخلص منه عن طريق مفاوضات متصلة الحلقات مع بريطانيا لم تتجح في تحقيق الاستقلال الوطني المنشود. كما عجزت تلك القوى السياسية عن التوصل إلى علاج للمسألة الإجتماعية التي كانت قد بلغت حدتها عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وازدادت تفاقماً نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية في الثلاثينات وأزمة الحرب العالمية الثانية. وانعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التي تطلعت إلى نظام سياسى جديد يحقق الاستقلال الوطنى والعدالة الإجتماعية معاً، وعبرت بعض جماعات الرفض السياسى عن تلك التطلعات بصورة أو بأخرى حتى جاءت ثورة يوليو 1952 تعبيراً عن تلك التطلعات الشعبية المشروعة، لتقيم نظاماً سياسياً جديداً.

وبعبارة أخرى، كان قيام ثورة 23 يوليو 1952 نهاية طريق طويل سارت عليه مصر في ظل النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 ذو الملامح الليبرالية فى إطار التبعية الإقتصادية والسياسية لبريطانيا وبقيادة نخبة إجتماعية معينة تمثلت فى البورجوازية المصرية، فكانت أزمة النظام السياسى، وتفاقم المسألة الإجتماعية، وقيام جماعات الرفض السياسى علامات واضحة على الطريق إلى الثورة.

### أولاً: أزمة النظام السياسى:

وقبل أن نتناول أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923، لابد أن نقف أمام القيادة السياسية التى أقامته لنضع أيدينا على موطن القصور فى صياغة ذلك النظام، ونتعرف على جذور أزمته التى أودت به فى نهاية المطاف. فقد تولت قيادة العمل السياسى نخبة

إجتماعية تمثلت فى البورجوازية المصرية التى كانت - عندئذ- حديثة العهد بالتكوين، وانفردت بخصائص مميزة، فكانت زراعية بالأساس، استندت فى أصولها إلى تطور الملكية الفردية للأرض الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وجاء تكوينها فى إطار تبعية الإقتصاد المصرى للسوق العالمية الخاضعة لسيطرة الإمبريالية، واقتزنت هذه التبعية بالهيمنة المالية على إقتصاد مصر من خلال ديون الدولة ثم مؤسسات الرقابة المالية والحماية القانونية من خلال المحاكم المختلطة، إلى غير ذلك من إجراءات أحكمت روابط التبعية، وحسنت دور مصر الإقتصادى كوحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج مواد أولية (فى طبيعتها القطن) ضمن إطار نظام عالمى لتقسيم العمل<sup>1</sup>. ولما كانت البورجوازية المصرية الناشئة تتكون من كبار ملاك الأراضى الزراعية (أى كبار منتجى القطن). فقد انعكس واقع التبعية الإقتصادية على حركتها السياسية وعلى تحديد خياراتها السياسية أيضاً.

كذلك نتج عن إدخال التعليم الحديث - بقدر معلوم - فى القرن التاسع عشر بهدف توفير الكوادر اللازمة لشغل وظائف الإدارة الحديثة أن نشأت شريحة إجتماعية جاءت من أصول ريفية متواضعة (حيث كان التعليم مجانياً حتى عهد إسماعيل) لتلتصق بالبورجوازية الناشئة وتقترب منها، ثم تندمج فيها عن طريق امتلاك الأراضى الزراعية، والمصاهرة، وغير ذلك من الروابط الإجتماعية، حتى أصبحت هذه الشريحة تمثل المتعلمين بين الطبقة البورجوازية المصرية، وجاءت ثقافتها مزيجاً من الثقافة الإسلامية التقليدية والثقافة الغربية الحديثة.

هذه النخبة الإجتماعية التى نشأت فى إطار التبعية لم ينضج وعيها الإجتماعى والسياسى إلا عندما اشتد وقع التدخل الأجنبى لاستكمال الهيمنة على مصر بإخضاعها سياسياً فى أواخر سبعينات القرن الماضى. وكان لجوء الخديو إسماعيل إلى هذه النخبة يحتمى بها ويشجعها على التعبير عن معارضتها للسيطرة الأجنبية اعترافاً بما أصبح لها من وزن، وبما لها من مصالح تتناقض مع مصالح رأس المال الأجنبى. وعندما فقدت تلك النخبة تأييد السلطة السيادية (بعد عزل الخديو إسماعيل) إلتصقت لنفسها سناً بالتحالف مع العسكريين الذين كانوا ينتمون إليها، وصاغت مشروعاً وطنياً للاستقلال الإقتصادى والإصلاح الإدارى

<sup>1</sup> للمزيد من التفاصيل، راجع: محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1978، ص ص 159 - 161.

فى إطار معطيات تلك الأيام، بل ودخلت فى صدام مسلح مع الإنجليز دفاعاً عن مشروعها الوطنى. حاشدة الجماهير وراءها. غير أنها منيت بهزيمة منكرة، وتم احتلال مصر عام 1882، لتتدعم بذلك سيطرة رأس المال الأجنبى على الإقتصاد المصرى ويتم تكريس التبعية<sup>2</sup>.

وهنا ارتفع نداء المصالح الذاتية ليغضى على المشروع الوطنى، ففتصلت البورجوازية المصرية من تهمة مقاومة السيطرة الأجنبية وألصقتها بالعسكريين (العرايين) وأهالت التراب عليهم، وحملتهم مسئولية ما حدث. وظل هذا خطأ ثابتاً فى أدبياتها السياسية، وأصبح هناك خط واضح عند تلك النخبة الإجتماعية هو قبول التعايش مع الإحتلال البريطانى، وقبلوا دور الشريك الأصغر فى النظام الإدارى الذى صاغه الإحتلال، والتزموا الإطار الذى حدده لنشاطهم داخل قطاع الزراعة فلا يتجاوزونه، طالما كان القطن يدر عليهم الأرباح الوفيرة، وطالما كانت بريطانيا سوقه الرئيسية.

وانعكس ذلك كله على رؤية تلك النخبة الإجتماعية للمسألة الوطنية، فهى ترى أن الإحتلال تم فى ظروف معينة، وبشروط معينة أيضاً، هى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية دون تغيير فى وضع مصر الدولى أو مساس بالسيادة العثمانية، ومن ثم فالإحتلال مؤقت يزول بزوال الأسباب التى دعت إليه. فإذا كانت بريطانيا تتمسك بالبقاء فى مصر، فإن الأمر يعد خروجاً على شروط التزم بها أمام المجتمع الدولى، فلا بد - عندئذ - من الرجوع إلى الدول الضامنة للفرمانات المحددة لحقوق مصر الإدارية، والتى ساهمت فى مؤتمر الأستانة السابق على الإحتلال لتضغط على بريطانيا وتدفعها للخروج من مصر، وكان هذا موقف أكثر أطراف القيادة السياسية - المعبرة عن هذه النخبة الإجتماعية - تطرفاً، موقف الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد الذى نظر إلى المسألة باعتبارها "قضية" لها أسانيد القانونية، وقضاتها (الدول الكبرى).

أما المعتدلون من هذه النخبة التى تصدت لقيادة العمل الوطنى، فرأوا أن المسألة ذات طبيعة ثنائية لا دولية، وأنها تحل بالاتفاق بين المصريين والإنجليز فيضمن المصريون لهم

<sup>2</sup> راجع: ألكسندر شولش، مصر للمصريين، أزمة مصر الإجتماعية والسياسية 1878 - 1882، تعريب د. رءوف عباس، دار الثقافة العربية، القاهرة 1983، ص ص 175 - 281.



مصالحهم ويسمحون لهم بالدفاع عنها، ويحصلون مقابل ذلك - تدريجياً - على نصيب أوفر في إدارة أمور بلادهم. وسواء كنا بصدد المتطرفين أو المعتدلين، فإن الفريقين لم يطالبا بالاستقلال التام وإنما تصور كل منهما الاستقلال ذاتياً متفاوت الدرجة. فهو عند المتطرفين استقلال ذاتي كامل في ظل السيادة العثمانية الإسمية كما حددته فرمانات التي حصلت عليها مصر زمن محمد علي وإسماعيل. وهو عند المعتدلين استقلال ذاتي يتدرج نحو الاستقلال الذاتي الكامل، ولكن تحت جناح بريطانيا، أي مع الاعتراف لها بحق الوجود العسكري على أرض مصر لحماية مصالحها الإمبراطورية يتم الإنفاق على مدها وحدوده في معاهدة تبرم بين الطرفين<sup>3</sup>.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى، حدثت متغيرات هامة أثرت على خيارات النخبة الإجتماعية التي تزعمت العمل السياسي الوطني، فقد تمت تصفية المتطرفين بالقمع تارة، ومن خلال ما أسفرت عنه الحرب من هزيمة الدولة العثمانية التي ربط الحزب الوطني نفسه بها، فأنهى بذلك - من الناحية الفعلية - دوره السياسي، وتحول شباب الحزب الوطني إلى العنف من خلال الجمعيات السرية وأسلوب الاغتيال. ولم يبق على ساحة العمل السياسي - عملياً - إلا جناح المعتدلين من نخبة البورجوازية المصرية.

ومن تلك المتغيرات - أيضاً - ما أصاب مصالح البورجوازية المصرية في الصميم، مثل: استنزاف الإقتصاد المصري وطاقة العمل، وتحقيق التبعية النقدية بربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني وما أسفر عنه من تضخم، وإعادة صياغة السياسة الزراعية بشكل أضر بمصالح كبار المزارعين، وفرض الأحكام العرفية، ثم وضع مشروع برونيت لإقامة نظام إداري جديد لمرحلة ما بعد الحرب يكرس الحماية التي فرضت على مصر في بدايتها ويجعل صناعة القرار شركة متوازنة بين المصريين والأجانب، ومن ثم يؤكد ويقنن صيغة التبعية، ويجعل أمل الحصول على الاستقلال الذاتي - بأي صورة من الصور - حلمًا بعيد المنال. ومن ثم كان تحرك الجناح المعتدل من النخبة السياسية من أجل إحباط مشروع برونيت، وتحقيق درجة من الاستقلال الذاتي بقدر ما تسمح به معطيات الحرب. ومن ثم

<sup>3</sup> انظر: أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية، دار المعارف، القاهرة 1979.

كانت فكرة تشكيل "وفد" يتجه إلى بريطانيا لتحديد العلاقة بينها وبين مصر فى إطار يسمح للمصريين بإدارة أمورهم بأنفسهم تحت مسمى "الاستقلال"<sup>4</sup>.

ويتجلى ذلك بوضوح عند النظر إلى الخط السياسى الذى سلكه (الوفد) منذ مقابلة 13 نوفمبر 1918 حتى نهاية ثورة 1919 بصدور تصريح 28 فبراير 1922 وإعلان دستور 1923. فهم يركنون إلى الاعتدال، فلا يفكرون فى حشد الجماهير المصرية وتنظيم حركتها من أجل النضال الوطنى، وإنما يتجهون مباشرة إلى المندوب السامى (ممثل بريطانيا) ويعتمدون أسلوب الحوار، ويعترفون بداية (مقابلة 13 نوفمبر) بحقوق بريطانيا فى مصر. ونظرة إلى صيغة التوكيل الشهير توضح تمسكهم بالعمل السلمى وفى إطار الشرعية للسعى من أجل تحقيق الاستقلال (دون تحديد لدرجته) ثم لم تضاف عبارة (الاستقلال التام) إلا لضغط كبير من شباب الحزب الوطنى. حتى إذا فشلت المساعى فى التوجه إلى بريطانيا كان التفكير فى التوجه إلى المحفل الدولى (مؤتمر الصلح) عودة لفكرة دولية القضية المصرية التى داعبت خيال الحزب الوطنى من قبل. ثم أخيراً، الحرص على عدم اتباع العنف وترك "الوفد المصرى" يعمل فى هدوء، ويتجلى ذلك فى زجر عبد الرحمن فهمى للطلاب الذين عرضوا عليه فكرة الإضراب عشية القبض على زعماء الوفد، حتى لا يزيدوا الأمور تعقيداً، ويتركوا للقيادة فرصة العمل بهدوء<sup>5</sup>.

ولكن حركة الجماهير المصرية (من الفلاحين والعمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى). تجاوزت هذه القيادة المترددة الحذرة، التى تريد استقلالاً لا يعرضها للمغامرة بمصالحها أو المقامرة بها، فكانت أحداث مارس 1919 وتفجر الثورة التى كانت أول ثورة مصرية شعبية تلقائية، عبرت فيها الجماهير المصرية تعبيراً عفويماً عن رفضها للظلم الاجتماعى والسيطرة الأجنبية معاً، وتجلى ذلك فى الهجوم على قصور كبار الملاك (حتى من كان منهم من أعضاء الوفد) وتحطيم مراكز الشرطة باعتبارها رمزاً لعسف السلطة وقمعها للجماهير، واقتلاع السكك الحديدية ومهاجمة الجنود الإنجليز وقتلهم.

<sup>4</sup> لطيفة محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1984، ص ص 281 - 384.

<sup>5</sup> عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، دار العودة، بيروت 1975 - ص ص 120 - 205، عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من 1918 إلى 1936، ص ص 130 - 154.

وقد جاءت الثورة مفاجئة لتلك النخبة الإجتماعية التي تصدت لقيادة العمل السياسى. وكان لأحداثها وما صاحبها من اعتداء الجماهير على ممتلكات كبار الملاك أثر واضح فى موقف غالبية أعضاء الوفد فى باريس من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز، وخاصة أن ما كان معروضاً عليهم هو صيغة الاستقلال الذاتى التى كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها. ومن ثم تمسك النخبة السياسية بأسلوب المفاوضات سبيلاً لتحقيق الاستقلال الوطنى، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التى تحتوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها الإقتصادية والسياسية، لما قد يترتب على الكفاح المسلح من إفساح مجال أرحب أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن مصالحها ولعب دور ملموس فى الحياة السياسية. وعندما قبل الوفد بفكرة الكفاح المسلح عام 1951، كان ذلك من قبيل المناورة السياسية المحسوبة، وعندما جاءت الأحداث بعكس حسابات البورجوازية المصرية، سعت كل أطرافها (بما فى ذلك الوفد) للبحث عن سبيل لإجهاض حركة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس<sup>6</sup>.

وخلاصة القول، أن ظروف نشأة وتطور النخبة الإجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر قبل ثورة يوليو 1952، إنعكست على درجة نضج وعيها الإجتماعى والسياسى، وكان لذلك أثره على خيارات صفوة البورجوازية المصرية عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور 1923، فجاء تعبيراً عن مصالحها، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة 1919، وعبر عن توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيراً عن هذا التوازن وتأكيداً لاستمراره.

ورغم أن الدستور كان مطلباً وطنياً أساسياً منذ الثورة العربية، وكان فى طليعة مطالب الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد، لم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد، وعندما انفجرت ثورة 1919 كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى "الاستقلال التام"، كما أن المقالات التى عمرت بها صحف الثورة - وخاصة صحافة الوفد

<sup>6</sup> سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية 1937 - 1952، مدبولى، القاهرة 1988 ص ص 392 - 398، فادية أحمد سراج الدين، القضية المصرية فى مرحلتها الأخيرة، 1950 - 1954، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة 1987.

- لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من نخبة البورجوازية المصرية (ضمت منصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم) نشرت فى جريدة النظام (8 سبتمبر 1919) برنامجاً ما أسمته "الحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابياً يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات - غير أن هذه الجماعة الصغيرة- لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد.

ومن عجب أن تأتى مبادرة إقامة حكم نيابى دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان فؤاد الأول رفق تصريح 28 فبراير 1922 الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالاً إسمياً، إذ نص البند العاشر من المذكرة التفسيرية على أن "إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصرى"، مما يعنى - ضمناً - ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح 28 فبراير، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه بإقامة نظام برلمانى دستورى، ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من إصدار الدستور فيما بعد - دون جدوى - كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور 1923، فقد كان فؤاد الأول يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتوقراطية مما انعكس على صياغة الدستور ذاته، فقد كان الملك فؤاد الأول يسعى إلى تشكيل لجنة إدارية حكومية لوضع الدستور ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة. وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية (لائحة 1882 التى وضعت فى أيام الثورة العربية) إطاراً مرجعياً لها، لجأت إلى بعض الدساتير الغربية - وخاصة الدستور البلجيكى - فعكفت على دراستها، وصاغت مواد الدستور المصرى فى هديها بعد أن شذبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح 28 فبراير 1922. ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل المشروع وتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب<sup>7</sup>.

<sup>7</sup> عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق، ص ص 360 - 361.

وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره، صدر أمر ملكي بالدستور (19 أبريل 1923) تعديل ما أدخل عليه من تعديلات لحساب الملك والإنجليز ليتخذ صورة "المنحة الملكية" للشعب، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء، وهو ما حدث بالفعل في الانقلابات الدستورية الشهيرة.

واكتسب الدستور ملامح ليبرالية، فقام على فكرة الحريات الفردية، واشتمل على باب للحقوق والواجبات والحريات العامة يدور حول مقومين رئيسيين هما: الحرية والمساواة. ورغم النص على أن الأمة مصدر السلطات، وأن يكون الحكم نيابياً، كان للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون، كما كان له حق تعيين الوزراء وإقالتها، وحق حل مجلس النواب حلاً مطلقاً دون شروط. واحتفظ الملك لنفسه بحق إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، وتصريف شئون الأزهر ومعاهده الدينية والأوقاف، وجعله الدستور متحكماً في التصديق على القوانين عن طريق الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ وكذلك كل ما يتصل بتعديل الدستور (الذي اختص به مجلس الشيوخ).

وقد ترك الدستور أهم نقطة في الحكم النيابي دون أن يحددها التحديد الكافي مثل: سلطة الوزراء، وصلتهم بالشعب ممثلاً في نوابه من جهة، وإشرافهم على ما يؤدي إليه من خدمات عن طريق المصالح والإدارات من جهة أخرى. كما أجمل إجمالاً مخرلاً في بيان موقفهم من رئيس الدولة (الملك)، واكتفى بصياغة ذلك في عبارات غامضة تحتمل كل تأويل، وقد ترتب على ذلك خلاف وأزمات عدة<sup>8</sup>.

وأدت السلطات الكبيرة التي خص الملك نفسه بها في الدستور إلى إضعاف التجربة الليبرالية والإضرار بالدستور، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها في حكمه، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات، والذي يمثل محور الليبرالية. فقد استغلت أحزاب الأقلية الثغرات التي تضمنها قانون الانتخابات في تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحي الحكومة التي تقوم بإجراء الانتخابات، للاستفادة من الأوضاع

<sup>8</sup> عبد العظيم رمضان: دراسات في تاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1981، ص ص 227 - 229.

المحلية (العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة) في ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر. وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الإنتخاب، فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكراراً للأسماء، وأسماء أشخاص لا وجود لهم، وأسماء الموتى، وكانت الإنتخابات تجرى وفق هذه الجداول التي لا تعبر عن المواطنين وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب، وزاد الطين بلة، قيام الإدارات بحجب التذاكر الإنتخابية عن أنصار الخصوم، إذ جرت العادة على أن يعاد طبع التذاكر الإنتخابية قبل إجراء انتخابات مجلس النواب، وكان يتولى توزيعها العمدة في القرى وأقسام الشرطة في المدن، فكان من السهل عدم تسليم تذاكر الإنتخابات لأنصار خصوم الحكومة فأصبح وزير الداخلية في الحكومة التي تتولى إجراء الإنتخابات يملك تحديد شكل مجلس النواب، هذا فضلاً عن إرهاب الأميين من الناخبين (وهم الغالبية) الذين كانوا يصوتون شفاهة، فكان الضرب نصيب من يعطى صوته لغير أنصار الحكومة أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض المرشحين وخاصة المدن، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمدة والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل الإنتخابات لضمان نجاح مرشحي السلطة<sup>9</sup>.

وهكذا كانت الممارسات الإنتخابية في الحقبة المسماة بالليبرالية تمسخ جوهر النظام الليبرالي الذي يقوم أصلاً على الإدارة الحرة للناخب في اختيار من ينوب عنه ويمثله في المجلس النيابي، فنادرًا ما كانت نتيجة الإنتخابات تعبر تعبيراً صادقاً عن الإرادة الحرة للناخب، وبذلك لم يكفل دستور 1923 حياة ديمقراطية صحيحة.

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية في مصر في تلك الحقبة. فمنذ برلمان 1924، توالى على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة. فقد حل برلمان 1924 (الذي انعقد في مارس) في ديسمبر من نفس العام. وعندما أجرت وزارة زيور باشا الانتخابات اجتمع مجلس النواب الجديد يوم 23 مارس 1925 ليحل في اليوم نفسه، وانعقد البرلمان الثالث في يوليو 1926 لدورات ثلاث، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص ص 229 – 240.

(عام 1928)، ولكن وزارته سقطت قبل إنتهاء المدة. وانتخب برلمان رابع فى يناير 1930 ليحل فى السنة نفسها (وهى الفترة التى شهدت الإطاحة بدستور 1923 وإصدار دستور أكتوبر 1930) ووضع قانون انتخابات جديد ضيق من حق الإنتخاب وقصره على شرائح إجتماعية معينة.. وفى ظل الإنقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور 1923 من جديد تحت ضغط الحركة الوطنية (ديسمبر 1935) وانتخب البرلمان السادس فى ظلّه (مايو 1936)، ولم يستمر أكثر من عامين. وقام البرلمان السابع فى أبريل 1938، والثامن فى مارس 1942، والتاسع فى يناير 1945 والعاشر فى يناير 1950.<sup>10</sup>

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى، ولم يعمر أى منها إلا أربعة عشر شهراً فى المتوسط، مما كان له آثاره السلبية على الإدارة الحكومية، وحاول دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة.

ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يتناقض تناقضاً كبيراً من مجلس تشريعى لآخر، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى، يحتل مقاعد الأقلية فى المجلس الذى يليه، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة، وهلم جرا، دون أن يكون هذا التحول إنعكاساً حقيقياً لتغير موازين القوى على الساحة السياسية، أو يكون تعبيراً عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام، بقدر ما كان تعبيراً عن مكونات "طبخة" الإنتخابات. ولم يستطع حزب الأغلبية (الوفد) الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى الحكم إلا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية على كل من القصر والإنجليز.

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952 ديمقراطية وهمية، وكان الحكم فى حقيقة الأمر بيد القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا

<sup>10</sup> للمزيد من التفاصيل، راجع: على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى 1923 – 1952، القاهرة 1977، ص ص 109 – 134.

للبورجوازية المصرية ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة. ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التي انفرد فيها القصر بالحكم من خلال أحزاب الأقلية، بعدد السنوات التي حكم فيها الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية. ففي الفترة الواقعة بين 1924 - 1952 حكم القصر مدة تقرب من 19 عاماً، بينما حكم الوفد أقل من ثماني سنوات، وحكم مؤتلفاً مع الأحرار الدستوريين لمدة عامين.

وقد شهدت الحقبة المسماة بالليبرالية حياة حزبية امتازت فيها الأحزاب بالتعدد وإن كانت جميعاً تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة التي شاركت في صياغة دستور 1923، ودخلت طرفاً في لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتجد لنفسها مكاناً في البرلمان والسلطة. وقد تأثرت الأحزاب السياسية التي قامت بعد ثورة 1919 - إلى حد كبير - بظروف الحياة الحزبية قبل الحرب العالمية الأولى، وقد قامت تعبيراً عن موقف جماعات المصالح من القضية الوطنية، بعد أن تجدد مسارها بصدور تصريح 28 فبراير 1922، ورسم دستور 1923 معالم النظام السياسي الجديد. فنظمت نفسها في أحزاب تخوض الانتخابات من أجل المشاركة في السلطة والإشتراك في صياغة مشروع الاستقلال الوطني حسب رؤيتها السياسية. ولعل ذلك التآثر بالتجربة الحزبية السابقة على الحرب العالمية الأولى يعود إلى اشتراك من اتصلوا بتلك التجربة في تأسيس الأحزاب الجديدة، بل كان بعضها (كحزب الأحرار الدستوريين) إمتداداً لأحد أحزاب ما قبل الحرب الأولى (حزب الأمة)، وكان أحدها (الحزب الوطني) استمراراً لنفس الحزب مع اختلاف الظروف والوزن السياسي، أضف إلى ذلك أن أحزاب ما بعد ثورة 1919 خرجت من عباءة "الوفد المصري" الذي كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطني وبعض جماعات المصالح والأقليات، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسي الذي ساد مصر قبل الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن "الوفد" كان أكبر الأحزاب السياسية في تلك الحقبة، وأقواها، وأكثرها شعبية، إلا أنه ظل ينكر أن صفة "الحزب السياسي" تنطبق عليه، فما هو إلا وكيل الأمة المصرية، المدافع عن مصالحها والمطالب بحقوقها واستقلالها. ولكن "الوفد" كان رغم ذلك - حزباً سياسياً - منذ قبل أن يخوض قادته وأنصاره انتخابات 1924، بذلك ارتضى ضمناً بتصريح 28



فبراير الذى سبق أن عده سعد زغلول "تكتة وطنية" وقبل بدستور 1923 الذى وضعته لجنة وصفها سعد زغلول بلجنة "الأشقياء"، ولو فعل غير ذلك لوقع فى مأزق خطير ولا ينتهى بذلك دوره السياسى، وخاصة أن من انشقوا على الوفد من كبار الأعيان أقطاب حزب الأمة القديم هياؤا أنفسهم لخوض غمار العمل السياسى فى المرحلة الجديدة إعلان تأسيس "حزب الأحرار الدستوريون" (فى أكتوبر 1922) كما شاركوا فى صياغة دستور 1923.

وتمتع رئيس الوفد - على مر الحقبة - بمكانة مرموقة، فالوفديون أطلقوا على سعد زغلول "نبى الوطنية" و"زعيم الأمة"، وكان النحاس باشا يحمل نفس اللقب الأخير إضافة إلى "الرئيس الجليل" ولقبه مكرم عبيد ذات مرة "بالزعيم المقدس" ويعكس ذلك أوتوقراطية الزعامة الوفدية التى كانت وراء الإنشقاقات التى حدثت فى الوفد نتيجة انفراد "الزعيم" باتخاذ القرارات، حتى لو خالف بها أغلبية أعضاء "هيئة الوفد". وكان فى هذه الإنشقاقات، وخروج العناصر المشهود لها بسابقة الجهاد الوطنى، إضعافاً لقدرة الوفد على الحركة، وتهديد لبنيانه الداخلى. وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات صاحبه دخول عناصر من كبار الملاك إلى قيادته، فشكلت قوة ضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصر طبيعة تنظيم "الوفد" الذى لا يأخذ بمبدأ الانتخابات ويعتمد على صلاحيات الرئيس التى تسمح له بتعيين أعضاء "هيئة الوفد" (القيادة العليا للحزب). أضف إلى ذلك ما ترتب على الإنشقاقات الأخيرة من تعميق أزمة الثقة بالقيادة الوفدية، لما لاكته الألسن والأقلام عن التصرفات الماسية بنزاهة الحكم الوفدى عام 1942.

ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الفترة، إلا أنه لم يأخذ بها فى تنظيمه، فصلاحيات "الزعيم" تفوق صلاحيات القيادة كلها، وقراراته لا تقبل الجدل، ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول فى معارك طويلة الأمد مع القصر أو الإنجليز، وإنما تمرست فى تنظيم المظاهرات والإضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود. وبذلك يمكن القول أن الوفد المصرى كان يعتمد على إثارة المشاعر التلقائية للجماهير المرتبطة به، وبالذعوة إلى الاستقلال، أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى.

ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمي دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى، فقد شاركته في ذلك أحزاب الأقلية التي خرجت من تحت عباءته، سواء في ذلك "الأحرار الدستوريين" أو "الهيئة السعدية" أو "الكتلة الوفدية" فغالباً ما كان رئيس الحزب هو الذي يتولى تعيين أعضاء مجلس القيادة، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين (كما في حالة حزب الأحرار الدستوريين). وقد لا يحتاج إلى ذلك. ولتكن لتلك الأحزاب - من الناحية الفعلية - مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دون المرور بالعضوية أمراً وارداً عند جميع الأحزاب، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات<sup>11</sup>.

ولعل ذلك يفسر السهولة التي استطاعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذي صدر في يناير 1953، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما فيها الوفد) لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية في تنظيماتها، ولعدم اهتمامها بتربية الكوادر، ولعجزها - طبعاً - عن طرح البرامج التي تقدم حلولاً لمشاكل الجماهير. بينما لقيت ثورة يوليو مقاومة من جانب التنظيمات الأيديولوجية بالأحزاب الليبرالية.

وتشارك الأحزاب الليبرالية جميعاً في غياب البرامج السياسية التي تعالج مشاكل المجتمع وترسم إطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها، فقد جاءت هذه الأحزاب من النخبة البورجوازية، فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية. وجاءت المقترحات الخاصة بالإصلاح الاجتماعي من عناصر لا تنتمي إلى تلك الأحزاب، ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم مثل: الإقتراحات الخاصة بالإصلاح الزراعي، وتوفير الرعاية الصحية للفلاحين، وحماية الملكيات الصغيرة، والتعليم الإلزامي، وغيرها. ولم تصدر التشريعات العمالية التي صيغت خلال تلك الحقبة إلا تحت ضغط الحركة العمالية، وبصورة تقل كثيراً عما كان يطمح إليه العمال، وحتى تلك التشريعات الهزلية تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة في الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم في سدة الحكم، ويشغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية.

<sup>11</sup> يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية في مصر 1882 - 1914، ص ص 104 - 135.

وكانت حجة تلك الأحزاب فى إغفال وضع البرامج التى تعالج المسألة الإجتماعية التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتبارها صاحبة الأولوية، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الإنتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال. وحتى تلك المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها، فإذا لم يكن الوفد طرفاً فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن<sup>12</sup>.

واشتركت تلك الأحزاب - أيضاً - فى ظاهرة محاياة الأنصار عند الوصول إلى السلطة، فيتم فصل العمدة المناصرين للخصوم، ويرقى الأنصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية، وتتم محاياة الأقارب والأصهار. فكان أنصار الوفد يتعرضون للاضطهاد فى فترات حكم وزارات الأقلية، حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة أنصف أنصاره ونكل بخصومه، مما كان له إنعكاس على موقف الرأى العام من السلطة، وإثارة مسألة نزاهة الحكم، وخاصة بالنسبة للوفد بعد صدور كتاب مكرم عبيد "الكتاب الأسود" وإقالة وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر 1944.<sup>13</sup>

ولعبت أحزاب الأقلية التى خرجت من عباءة الوفد دوراً هاماً فى إضعاف النظام الحزبى ذاته، سواء من خلال الحملات الصحفية التى وجهت ضد الوفد، أو من خلال الإرتكان إلى القصر تارة، والإنجليز تارة أخرى، ضمناً للوصول إلى السلطة مادامت كانت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية. وفى ظل ظروف كهذه، كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الإتفاق السياسى أو الفكرى، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية، فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ. ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير، فهى أقرب إلى الأجنحة السياسية منها إلى الأحزاب.

وهكذا نضع أيدينا على ملامح أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923، فقد كان نظاماً أوتوقراطياً يلبس مسوح الليبرالية ممثلة فيما إشتمل عليه الدستور من مبادئ تتعلق بالحريات العامة، ومن نصه على أن الأمة مصدر السلطات إذ سرعان ما كبلت الحريات

<sup>12</sup> روف عباس: جماعة النهضة القومية، القاهرة 1986، ص ص 11 - 29.

<sup>13</sup> انظر، تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة، المطبعة الأميرية، القاهرة 1945.

العامة والشخصية بالأحكام العرفية التي سادت معظم الحقبة المسماة بالليبرالية - إلا سنوات قليلة معدودة - استخدمت دائماً لضرب المعارضة السياسية، وتكريم الصحافة، وحرمان الجماهير الشعبية (من العمال، والفلاحين، والطلبة) من التعبير عن مصالحها بتقييد حريتها من ناحية، وتزوير إرادتها في الإنتخابات العامة من ناحية أخرى. وكان الملك هو المصدر الحقيقي للسلطات (وليس الأمة) يشاركه فيها الإنجليز من خلال حقيقة وجود جيش الإحتلال على أرض مصر، ومن خلال ما كفله لهم تصريح 28 فبراير 1922 من حق التدخل في شؤون مصر الدفاعية والتشريعية في إطار التحفظات الأربعة الشهيرة، ثم من خلال ما تمتعت به "الحليفة بريطانيا" من مزايا وفرتها لها معاهدة 1936 بعد إبرامها.

وكيفت الأحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع (بما فيها الوفد)، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفاً لها لتحقيق الاستقلال الوطني (كما تراه) بوسيلة واحدة هي المفاوضات، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل - في النهاية - مرتبة الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطني) وتجلى ذلك في المهاترات التي حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة، وفي ارتقاء أحزاب الأقلية في أحضان قصر عابدين (الملك) تارة، وتمسحهم بأعتاب قصر الدوبارة (دار المندوب السامي ثم السفارة البريطانية بعد 1936) تارة أخرى للحصول على جواز المرور إلى السلطة. ولم يسلم الوفد من ذلك - أيضاً - فكان دخوله انتخابات 1924 بعد وفاق مع القصر، وكانت الإنتخابات الحرة التي حملته إلى السلطة في 1936 و1950 نتيجة رضاء الإنجليز والملك عن إتاحة الفرصة له للعب دور محدود ينتهي بإقالة وزارته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره، أو عندما يحسان أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور. وفرض الإنجليز حكومة الوفد على الملك فرضاً (حادث 4 فبراير 1942) عندما اقتضت مصلحتهم وجوده في السلطة.

وفي ظل ذلك النظام السياسي، أخليت ساحة البرلمان والسلطة التنفيذية للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها، ووقفوا سداً منيعاً في وجه دعوات الإصلاح التي روج لها بعض من تميزوا ببعدهم النظر من متقفي نفس الشريحة الإجتماعية، فرفضوا المقترحات التي قدمت لحل بعض جوانب المسألة الإجتماعية

التي تفاقمت خلال تلك الفترة، ورأوا أن إبقاء الطبقات الفقيرة تعاني الفقر والجهل والمرض (ثالثاً المسألة الإجتماعية عندئذ) أضمن لمصالحهم، فتقاعسوا عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الإجتماعية التي ازدادت تفاقماً، وأدى ذلك إلى استفحال مظاهر الرفض الإجتماعي التي قوبلت - دائماً - بالقمع من جانب السلطة.

## ثانياً - تفاقم المسألة الإجتماعية:

فقد ترتب على تبعية الإقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى التي تحققت تدريجياً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحسبت نهائياً عندما ربط النقد المصرى بالجنيه الإسترليني خلال الحرب العالمية الأولى، ترتب عليها تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة، فنتج عن تحول الأرض الزراعية - أداة الإنتاج في اقتصاد زراعى متخصص - إلى سلعة، تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية واتجهت الملكيات الزراعية نحو التركيز في مساحات كبيرة وأيدى عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالسوق العالمية باعتبارهم يمثلون كبار منتجى القطن في مصر. وحرص الإحتلال البريطانى على بقائهم داخل هذا الإطار، يردهم إليه كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم في مشروعات غير زراعية.

ورغم المكاسب الكبيرة التي حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، نجدهم يبددونها في شراء المزيد من الأراضي الزراعية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية، كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب في تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية فهبطت الديون بمقدار الثلث، وكان من نتائج ذلك إعاقة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

وعلى الجانب الآخر، تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الإرث حسب الشريعة الإسلامية، ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا في الريف المصرى يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة، مستغلين حاجة الفلاحين إلى مصدر تمويل لزراعة القطن في غيبة مصادر الائتمان الزراعى التي تخدم صغار الملاك، وكذلك ضعف الحركة التعاونية. فازدادت الملكيات الصغيرة تفتتاً وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها،

وأخذت أعداد الفلاحين المعدمين تتزايد. فبينما كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ نحو 76% عام 1937، نجد أن نسبتهم قد بلغت 80% من جملة السكان عام 1952، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر في الريف المصري، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن نسبة صغار الملاك ازدادت من 93% من عدد الملاك إلى 94% في الفترة نفسها، ولم تزد ملكية الفرد منهم في المتوسط عن 19.2 قيراط.

وإذا ألقينا نظرة على الإحصاءات الخاصة بتوزيع الملكيات الزراعية وجدناها تتطرق بالتناقض الكبير بين فئات الملاك أنفسهم الذين لا يمثلون سوى 24% من سكان الريف (عام 1937) ونحو 20% من سكان الريف (عام 1952)، فكبار الملاك بينهم يبلغون نحو نصف المائة أو أقل قليلاً يملكون ما بين 38% من أراضي مصر الزراعية (عام 1937) ونحو 35% فيها (عام 1952)، وبلغ متوسط الملكية الفردية في هذه الشريحة 181 فداناً (عام 1937) ونحو 186 فداناً (عام 1952). بينما الشريحة الأكثر عدداً من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو 94% من حملة عدد ملاك الأراضي الزراعية، ولا يملكون سوى ما يزيد قليلاً على 31% من مساحة الأرض الزراعية، ولا تتجاوز متوسط ملكية الفرد بينهم 21 قيراطاً (عام 1937) و19.2 قيراط (عام 1952). وبين شريحة ما دون النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك تكاد تصل نسبتهم إلى 6% من عدد الملاك يملكون نحو 30% من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط ملكية الفرد نحو، 12 فداناً وحتى بين تلك الغلالة الرقيقة من متوسطى الملاك تبرز التناقضات بين شرائحها العليا وشرائحها الدنيا من حيث العدد ونصيب كل شريحة من مساحة الملكيات الزراعية. فإذا وضعنا في اعتبارنا نسبة المعدمين من سكان الريف التي تراوحت بين 76% و80% خلال الفترة، أدركنا مدى تأثير البنية الاقتصادية على الواقع الإجتماعى فى الريف المصرى عندئذ<sup>14</sup>.

ففى إطار التبعية للإقتصاد العالمى الرأسمالى، والتخصص فى الإنتاج الزراعى كانت الأرض الزراعية المجال المتاح لاستثمار رؤوس الأموال، وخاصة أن الأجانب كانوا

<sup>14</sup> هذه النسب المثوية والتحليل الإحصائى استخرجناه من دراستنا لإحصاءات توزيع الملكيات الزراعية لسنوات 1914، 1937، 1952، الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد.

يهيمنون على الإقتصاد المصرى من خلال البنوك التى كانت أجنبية تماماً (فيما عدا بنك مصر)، وشركات التأمين والشركات التجارية، والبورصة، وشركات التعدين والصناعة كانت غالبيتها مملوكة للأجانب، فإذا وجد رأس مال مصرى فى تلك المجالات الاستثمارية كان له موقع الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبى.

وترتب على اعتبار الأرض مجالاً لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للإنتاج الزراعى تجمع الأراضى الزراعية، فى أيدى شريحة ما دون النصف بالمائة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء، وحرمان المنتج الحقيقى (الفلاح) من أداة الإنتاج الزراعى (الأرض). فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو النزوح إلى المدن إلتماساً للرزق. كما لم يكن هناك مفر أمام صغار الملاك من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى، فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى، وكثيراً ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم، فيسلبون أرضهم، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين، أو يستأجرون أرضاً من المالك الكبير يفلحونها ويعيشون على فئات فائض إنتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الربح.

وبذلك يمكن القول أن السواد الأعظم من سكان الريف المصرى كانوا يشكلون "بروليتاريا ريفية" تعيش عند حد الكفاف أو تحت ذلك الحد أحياناً فى أوقات الأزمات الإقتصادية الطاحنة التى تواترت على مصر والتى وقع عبؤها على تلك الطبقة البائسة.

غير أن "البروليتاريا الحضرية" لم تكن أحسن حالاً، فقد تأثرت بدورها لما أصاب الصناعة من اتساع وانكماش تبعاً للظروف الإقتصادية التى مرت بها البلاد منذ الحرب العالمية الأولى، فقد حالت ظروف تلك الحرب دون استيراد المواد المصنعة فاتجه المستثمرون الأجانب إلى تصنيع بعض المواد الضرورية فى مصر، كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وإلى تنشيط بعض الصناعات التى كانت قائمة منذ أوائل القرن. وشكلت فى عام 1917 لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريراً أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمايتها. وعلى كل، كانت

الحرب بمثابة حماية جمركية طبيعية ساعدت على ازدهار الصناعة في مصر ازدهاراً نسبياً.

وبانتهاء الحرب، انتهت هذه الحماية الطبيعية، وأخذت المؤسسات الصناعية تعاني من الصعوبات الاقتصادية نتيجة انكماش حجم السوق المحلية بانتهاء الحرب ورحيل القوات التي استدعت ظروف الحرب حشدها في مصر، وعودة حركة الواردات إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وتدفق المصنوعات الأوروبية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الإنتاج المحلي يعجز عن منافستها في غيبة الحماية الجمركية. أضف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية في السوق المصرية بسبب نفشى الفقر بين الجماهير المصرية وبقاء الأجور عند الحدود التي كانت عليها قبل الحرب، وذلك في الوقت الذي ازدادت فيه تكاليف المعيشة إلى ما يربو على 100% مما كانت عليه قبل الحرب.

وكان من الطبيعي أن تغلق بعض المصانع أبوابها وتعجز عن متابعة الإنتاج بينما اتجه بعضها الآخر إلى محاولة خفض نفقات الإنتاج عن طريق إنقاص العمالة وتخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل. ولم يكن من المنتظر أن يقف العمال مكتوفى الأيدي في مواجهة هذه الإجراءات فشملت البلاد حركة إضرابات عارمة حركها واقع العمال التعس، طالبت بإصدار تشريعات العمل التي تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال، ووضع حد لحركة الفصل الجماعى التي انتشرت في كل القطاعات الاقتصادية تقريباً، وزيادة الأجور، وإنقاص ساعات العمل، والاعتراف القانونى بنقابات العمال<sup>15</sup>.

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والحضرى من أشبع الطبقات الإجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في العالم الرأسمالى في نهاية العشرينات وامتدت أثارها إلى مصر. فقد أدت السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين، وخاصة الطبقات الفقيرة في المجتمع. إذ أدت السياسة الجمركية التي فرضتها الحكومة في فبراير 1930 إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية، وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق

<sup>15</sup> رءوف عباس: الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية 1924 - 1937، القاهرة 1975، ص ص 19 - 20.



الخارجية والأسعار الهابطة التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية. كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين - وخاصة في ميدان السلع الاستهلاكية - لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار الضار بالمستهلكين<sup>16</sup>. وفي نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض في معدلات الأجور، إذ يتضح من تقرير هارولد بتلر (خبير مكتب العمل الدولي) أن الأجر اليومي للعامل غير الفنى (مارس 1932) كان يتراوح بين 7 - 12 قرشاً، بينما أجر العامل الفنى كان يتراوح بين 20 - 30 قرشاً، وأجر العامل الحرفى بين 6 - 8 قروش يومياً، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش فى الأسبوع<sup>17</sup>. أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرافق العامة للبطالة نتيجة الإنكماش الإقتصادى الذى صاحب الأزمة، وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة فى تلك المؤسسات.

لذلك حفلت الثلاثينات بالإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة بصورة تلقائية تفنقر إلى التنظيم، ودارت مطالبها حول إصدار تشريع العمل، ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور، والاعتراف القانونى بنقابات العمال، وضمان الحرية النقابية.

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية، فالفلاحون فى الريف كانوا يعانون الكثير - على نحو ما رأينا - فعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية ارتفاعاً لا تبرره الإعتبارات الاقتصادية، بل إن حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة نظراً لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير، ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالاً من أخوانهم أهل الريف. حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة، سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربى التى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بمتطلبات الحرب، فكان انتعاشاً استثنائياً ارتبط بالظروف الاستثنائية التى

<sup>16</sup> محمد جمال الدين سعيد: التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة 1955.

<sup>17</sup> هارولد بتلر: تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع إصداره، القاهرة 1932، ص 1 - 8.

أوجدتها الحرب. وعندما انخفض الإنتاج الصناعى فى أواخر الحرب، بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشاراً كبيراً، وعاد العمال ينظمون حركتهم للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه<sup>18</sup>.

وهكذا تفاقمت المسألة الإجتماعية تفاقماً كبيراً نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الإجتماعية. ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى للفرد من 9.6 جنيه فى العام خلال الفترة 1935 - 1939 إلى 9.4 جنيه فى العام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على أساس الأسعار الثابتة أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الإرتفاع الملحوظ فى الأسعار. فإذا أمعنا النظر فى كيفية توزيع الدخل القومى لوجدنا 61% من هذا الدخل يذهب إلى الرأسماليين وكبار الملاك. فقد قدر الدخل القومى عام 1945 بمبلغ 502 ملايين جنيه، ذهب منه ما يزيد على 308 ملايين جنيه على شكل إيجارات وأرباح وفوائد بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد على أربعة عشر جنيهاً وفق إحصاءات 1950. فإذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى للعامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة جنيهاً فى العام، كما أن متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيهاً، أى ثمانية جنيهاً أجراً حقيقياً فى العام الواحد.

وهذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على تفاقم المسألة الإجتماعية، فقد قدرت مصلحة الإحصاء (عام 1942) أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن 439 قرشاً فى الشهر طعاماً وكساء وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت. ومع هذا، فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى (عام 1942 لا يتجاوز 263 قرشاً فى الشهر، أى أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريباً، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوأ حالاً. هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من 7.5 مليون جنيه عام 1942 إلى قرابة 20 مليوناً فى عام 1946، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين، كما ارتفعت ايجارات

<sup>18</sup> عاصم الدسوقي: مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة 1976، ص ص 224 - 226.

الأراضي الزراعية من 35 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليوناً عام 1945 ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية، فضلاً عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التي أنتجتها أراضيهم التي كانت تزرع على الذمة<sup>19</sup>.

وترجع تلك الصورة القاتمة التي كانت عليها المسألة الإجتماعية في مصر - عندئذ - إلى غياب السياسات الإجتماعية، فأداة الحكم في مصر كانت جهاز تسلط واستبداد وليست جهاز خدمات وحماية لمصالح المواطنين جميعاً، والحكام - على اختلاف مراتبهم - كانوا من كبار الملاك الزراعيين الذين استفادوا من ظاهرة تركيز ملكية أداة الإنتاج الزراعي (الأرض) في أيدي القلة، وكان معظمهم ينتمي إلى تلك العائلات التي كونت ملكياتها نتيجة اكتساب الخطوة لدى الحكام في القرن الماضي، وطورت ملكياتها من خلال الاستفادة من الظروف الإقتصادية المتاحة خلال القرن الحالى. وهم رغم توفر الوعى الطبقي لديهم - بصورة غريزية - إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الوعى الإجتماعي، وهى آفة لازمت البورجوازية المصرية على مر تاريخها، ووصمتها بالأناية وقصر النظر وعدم القدرة على تبين موطن الخطر على مصالحها، بل وبقائها في حالة ترك الحبل على الغارب للتناقضات الإجتماعية لتعصف بالاستقرار الإجتماعي، وتهدد النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة المتسلطة كثيراً. ولو توفر لديها الوعى الإجتماعي المفقود، لتبنت من السياسات الإجتماعية ما يخفف من وطأة المسألة الإجتماعية ويضمن لها استمرار مصالحها.

ومن عجب أن سلطات الإحتلال البريطانى - وهى تتحمل جانباً كبيراً من مسئولية صياغة النظام الإقتصادى الذى استمر بصورة أو بأخرى حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952 - كانت تعي تماماً خطورة استمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين من زاوية سياسية محضه، فقد كانت تنظر بعين القلق إلى ما قد يترتب على استمرار تلك الظاهرة من قلاقل إجتماعية قد تتخذ طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى فى مصر. لذلك تبنت سياسة ترمى إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون استمرار تفتتها، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطى

<sup>19</sup> نفس المرجع، ص ص 221 - 223. وللمزيد من التفاصيل حول الآثار الإقتصادية للحرب العالمية الثانية، راجع: محمد رشدى: التطور الإقتصادى فى مصر، ج2، دار المعارف 1972.

الملاك، وتدخلت بالتشريع في محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين بإصدار قانون الخمسة أفدنة (1913). وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل، فإن ذلك يرجع إلى عدم المساس بالبنية الإقتصادية التي أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة كان يقتضى فتح مجالات جديدة أمام كبار الملاك المصريين والأجانب لاستثمار أموالهم بعيداً عن الزراعة، وهو ما لم يفكر فيه الإنجليز في ظل التبعية الإقتصادية ونظام تقسيم العمل الدولى الذى جعل من مصر وحدة إنتاج للقطن. وهكذا باءت محاولات الإنجليز لتبنى سياسة اجتماعية بالفشل لتناقضها مع البنية الإقتصادية التى ساهم الإنجليز بقسط كبير فى إقامتها<sup>20</sup>.

وفيما عدا تلك المحاولة التى تمت على يد الإحتلال البريطانى، لا نجد اهتماماً من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة إجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء الحياة عن عائق الطبقات الفقيرة فى المجتمع، وبالتالي التخفيف من حدة التناقضات الإجتماعية، فترك الحبل على الغارب لرأس المال الزراعى والصناعى دون ضابط أو رابط، فإذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الأغنياء وحرصاً على مصالحهم، كما حدث بالنسبة لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القطن خلال الحربين العالميتين والتى أنفذت كبار المزارعين من خسائر محققة كانت ستحل بهم لولا تدخل الحكومة لمصلحتهم.

أما بالنسبة للفقراء، فلا تتحرك الحكومة إلا إذا احتدمت الأمور وهددت بالإنفجار أو كادت، عندئذ تضع النظم التى تفتقر إلى القوة الرادعة التى تضمن تنفيذها لصالح الفقراء، مثلما حدث بالنسبة للأوامر العسكرية التى صدرت خلال الحرب العالمية الثانية، ووضعت حدوداً لإيجارات الأراضى الزراعية ولكنها لم تنص على عقاب الملاك الذين يخالفونها، فلم يلتزم بها أحد. ولعل لجان التوفيق والتحكيم التى شكلت عام 1919م لفض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجاً آخر لاستهانة الحكومة بمصالح العمال واهتمامها بمصالح رأس المال، فلم تكن قرارات تلك اللجان ملزمة لأحد.

<sup>20</sup> للمزيد من التفاصيل راجع: رءوف عباس: النظام الإجماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة 1973، ص ص 145 - 160.

كما أن القوانين العمالية التي صدرت فى أواخر الثلاثينات وفى الأربعينات تحت ضغط الحركة العمالية فيما يخص الأجور وساعات العمل وإصابات العمل والتأمين كانت مليئة بالثغرات التى سهلت لأصحاب الأعمال فرص التحايل عليها، كما أن الغرامات التى نصت عليها فى حالة عدم التزام أصحاب الأعمال بها كانت على درجة من التفاهة شجعت أصحاب الأعمال على خرقها.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن السلطة الوطنية عاجزة عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الإجتماعية الواجبة بسبب الإمتيازات الأجنبية وضرورة تصديق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على التشريعات حتى تسرى على المؤسسات الأجنبية والملاك الأجانب (وما أكثرهم) ولكن ذلك لم يكن وارداً عند صناع القرار فى مصر، فهناك سياسات كان يمكن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب، ودون حاجة للمرور عبر المحاذير التى تمثلها الإمتيازات الأجنبية مثل: تحسين مياه الشرب فى الريف، ونشر التعليم الأساسى، والعناية الصحية بالمواطنين، والعمل على حل مشكلة الإسكان للعمال، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسية، ونادت بها أقلام الكتاب الذين كانوا ينادون بالإصلاح، ورغم ذلك لم تجد صدى عند الحكومة.

ومن يتتبع المناقشات التى دارت فى المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس - أبريل 1949) يدرك مدى غياب الوعى الإجتماعى عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لصالح البورجوازية المصرية. ففي محاضرة ألقاها حامد جودة بك (رئيس مجلس النواب السعدى) أمام المؤتمر، طالب كبار المللك بتحسين أحوال عمال الزراعة بإقامة مساكن صحية لهم كتلك التى يعنون بإقامتها لمواشيهم، وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض<sup>21</sup>. وطرح نفس الأفكار فى مجلس النواب فلم يلق أدناً صاغية، بل كان عرضة للنقد من جانب بعض الصحف الحزبية بدعوى الترويج لمبادئ هدامة.

<sup>21</sup> جمعية خريجي المعاهد الزراعية: المؤتمر الزراعى الثالث بالقاهرة، بحوثه وقراراته، القاهرة 1949، ص ص 114 - 115.

ونظرة إلى المناقشات التي دارت بالبرلمان أثناء نظر قانون التعليم الأولى (مايو 1933) حيث اعتبر بعض النواب أن تعليم أولاد الفقراء "خطر اجتماعي هائل لا يمكن تصور مداه لأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين، بل يؤدي إلى ثورات نفسية"، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف، وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة، ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطى والأحذية، ويركبون الدراجات، ويتطلعون إلى ركوب السيارات.

وعندما طرح قانون التعليم الإلزامى للمناقشة بالبرلمان (1937 - 1938) تجدد الحديث حول الخشية من إفساد التعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافيا والتاريخ بل يجب أن يتعلموا شيئاً عن أدوات الزراعة ودودة القطن وكيفية مقاومتها. وأبدى أحد النواب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد "ارتدوا جلابيب مكوية أو طواقى بالآجور وأحذية ملونة" حتى لا يتحول "أصحاب الجلابيب الزرقاء إلى أصحاب جلابيب مكوية"<sup>22</sup>.

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعي الاجتماعي عند كبار الملاك المصريين الذي جعلهم يرون إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش في فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالي وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها، فضلاً عن التفكير في الحلول الجذرية.

لذلك شهدت الحقبة الواقعة بين ثورتى 1919 و1952 بعض مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة. وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل المشاق، فإن ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعي السيئ في صورة هبات تلقائية غير منظمة، سرعان ما يتم القضاء عليها وإنزال العقوبات الشديدة بالمشاركين فيها دون الإهتمام بحل المشكلات التي قادت إلى تلك الحوادث. ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية، وإلى الخبرة بالنضال الجماعي والتنظيم، وغياب الوعي الطبقي بينهم، يشكل الأسباب الجوهرية لفشل الفلاحين في تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم في

<sup>22</sup> عاصم الدسوقي: كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى 1914 - 1952، القاهرة 1975، ص 304 - 306.

مواجهة كبار الملاك، وهى أسباب يرجع إليها فشل الهبات التى قام بها الفلاحون فى الريف المصرى هنا وهناك كلما اشتدت وطأة الظلم الاجتماعى وضافت سبل العيش أمامهم.

غير أن الطبقة العاملة كانت أكثر قدرة على التنظيم، وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعى من الفلاحين، وإن كانوا يفتقرون إلى التنظيم الجيد والقيادة القادرة الواعية (دائماً) والوعى الطبقي (أحياناً) قياساً بأبناء طبقتهم فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية، إلا أنهم كانوا أحسن حالاً من الفلاحين من حيث التنظيم والحركة. بل كان استمرار تدفق أعداد كبيرة من الفلاحين - المهاجرين إلى المدن - بين صفوف الطبقة العاملة منذ الثلاثينات يشكل عامل ضعف يحد من فاعلية الحركة العمالية، ويقلل من قدراتها النضالية.

وقد اتخذ الرفض الاجتماعى عند العمال مظاهر شتى من بينها: تنظيم الإضرابات وحركات الإحتجاج، واحتلال المصانع، وتحطيم الآلات. وكانت تلك المظاهر تتخذ شكل الظاهرة المستمرة فى أوقات الأزمات الإقتصادية الخائفة مثل مطلع العشرينات عندما سرحت المصانع آلاف العمال بالإسكندرية والقاهرة ومدن قناة السويس، وأنقصت الأجور، فهب العمال بزعامة اتحادهم العام الذى استطاع أن ينظم حركة إضرابات عامة فى المراكز الصناعية الهامة، واحتل العمال المصانع حتى تجاب مطالبهم الإقتصادية والاجتماعية، كذلك نظمت موجة عارمة من الإضرابات فى الثلاثينات خلال أزمة الكساد العالمى الكبير شملت المراكز الصناعية الهامة فى مصر، واتسمت بطابع العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال، وهى الحركة التى انفصلت خلال الحرب العالمية الثانية، وصدرت تحت ضغطها قانون الإعتراف بالنقابات وقوانين عقد العمل الفردى، والتعويض عن إصابات العمل التى صدرت خلال الحرب.

ولا يعنى ذلك أن ظاهرة الرفض الاجتماعى من جانب العمال كانت تقابلها السلطات بالاستجابة التامة لمطالبهم وتقديم التنازلات لهم، فقد كانت الحركة العمالية تواجه بمختلف أساليب القمع، إبتداء من حظر الاجتماعات وانتهاء بفض المظاهرات والإضرابات بإطلاق الرصاص على العمال، مروراً بإلقاء القادة النقابيين فى غياهب السجون، وفصلهم من أعمالهم، وتشريدتهم وتطبيق قانون المشبوهين عليهم، ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعها لسيطرة البورجوازية.

ولم يأت الإحساس بخطورة المسألة الإجتماعية وبضرورة البحث عن حلول لها من جانب أحزاب النخبة الإجتماعية الحاكمة، وإنما جاء ذلك الإحساس من جانب بعض الهيئات السياسية ذات الطابع الأيديولوجي التي ظهرت خلال الفترة وطرحت أفكارها دون أن تلعب دوراً في الهيئات المهيمنة على صنع القرار عندئذ.

وكان "الحزب الإشتراكي المصرى" فى طليعة تلك الهيئات السياسية التى اهتمت بالمسألة الإجتماعية، وضمن برنامجه - الذى أعلن فى أغسطس 1921- تصوراً لحلها. فنص البرنامج على أن الحزب يعمل على "استغلال جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الإشتراكية الآتية:

1. توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.
2. التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.
3. إخماد المزاحمة الرأس مالية.
4. إعتبار التعليم حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً بجعله مجانياً ملزماً.
5. العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات فى حالة العجز عن العمل والبطالة.
6. العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

وقد قدم هذا البرنامج أول فكر مصرى لحل المسألة الإجتماعية يتسم بالروح التقدمية، وإن افتقر إلى تحديد وسائل تحقيقه تحديداً دقيقاً، فيما عدا النص على أنه سيعمل على تحقيق مبادئه فى الصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعيناً على ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك، والإصلاح التشريعى عن طريق البرلمان، وبت الدعاية بطريق النشر والخطابة<sup>23</sup>.

وجاءت المساهمة الثانية فى تقديم حلول لجوانب من المسألة الإجتماعية على يد "حزب العمال المصرى" الذى ضمن برنامجه الصادر فى سبتمبر 1931 النص على استصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال فى وضعه، ويكفل حرية تأليف النقابات والإعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانبة العلاج،

<sup>23</sup> رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر 1899 - 1952، القاهرة 1967، ص ص 238 - 239.



والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة. كما نصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الإبتدائي مجاناً إلزامياً لجميع المصريين من الجنسين، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة، وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال، وتشجيع الحركة التعاونية<sup>24</sup>.

وقد نظر "حزب العمال المصرى" إلى المسألة الإجتماعية من زاوية عمال الصناعة والخدمات، وأغفل أمر عمال الزراعة إغفالاً تاماً، كما أسقط من اعتباره جوهر المشكلة المتمثل فى سوء توزيع الثروات، فلم يشر إليها من قريب أو بعيد، وهو موقف متكرر عند كل الهيئات السياسية البورجوازية التى أولت المسألة الإجتماعية جانباً من اهتمامها.

ونجد نفس الموقف عند "جمعية مصر الفتاة" التى تناول برنامجها الصادر عام 1933 تحقيق العدالة الإجتماعية من زاوية الإهتمام بالفلاح والعمل على محو أميته وتقديم الخدمات الصحية له، وإقامة مساكن صحية مزودة بمياه الشرب النقية ومضاءة بالكهرباء لسكنى الفلاحين، وتنظيم التأمين الإجتماعى لكل الأفراد فى الأمة، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد<sup>25</sup>. وبذلك أغفلت الجمعية جوهر المسألة الإجتماعية، وهو التفاوت الكبير فى الثروات وسوء توزيعها واشتداد وطأة الفقر على غالبية المصريين، وراحت تقدم من خزنة أفكارها بعض المسكنات لمظاهر المسألة الإجتماعية من منطلق مفهوم محدود للعدالة الإجتماعية.

ولم يكن "حزب الفلاح" أبعد نظراً من "مصر الفتاة"، فأغفل بدوره جوهر المسألة الإجتماعية، وضمن برنامجها - الصادر فى ديسمبر 1938 - تصوراً لحلول تتعلق ببعض ظواهر تلك المسألة دون بلوغ جوهرها، فنص على محاربة الأمية بين صفوف الفلاحين، والنهوض بمستواهم الإجتماعى، وتنظيم مساكن لهم، وتوفير مياه الشرب الصحية لهم، والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية ومحاربة هجرة الملاك وصغار الفلاحين للقرى. كما نص على محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين، وذلك عن طريق تحديد العلاقات الإنتاجية فى شكل قانون للإيجارات

<sup>24</sup> نفس المرجع، ص 212.  
<sup>25</sup> انظر، على شلى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية 1933 - 1941، القاهرة 1982.

والأجور، وتعويض الفلاحين عن إصابات العمل، ومكافآتهم فى نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك، وتعميم وسائل التأمين الإجتماعى منهم، وتوسيع نطاق الملكيات الصغيرة، ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته، وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى واستغلال الأراضى البور وتوزيعها على الفلاحين<sup>26</sup>. وحرص الحزب على تأكيد أن الإصلاح الذى يرمى إليه "يجب أن يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه، ولا يتعارض مع مصلحة المالك"، بمعنى الوصول إلى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدي ذلك إلى تحميل المالك أعباء ذات مال، وهو أمر صعب التحقيق.

وجاءت أفكار "جماعة النهضة القومية" (1944 - 1946) لتقدم حلاً متصوراً للمسألة الإجتماعية من منظور ليبرالى، ومن منطلق الوعى الإجتماعى الذى توفر لدى النخبة التى كونت تلك الجماعة. فطالبت الجماعة برفع مستوى الفلاح بنشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها، وتقييد الملكية الكبيرة، وتنظيم الإيجارات الزراعية، ودعم الحركة التعاونية فى الإنتاج والاستهلاك، وحماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الإجتماعى، وتحديد أجور تكفل للعمال حياة مقبولة، وذلك كله بغرض إقامة توازن اجتماعى يحقق قدراً من الاستقرار الإجتماعى، وهو توازن لا يتم إلا إذا قدمت الشرائح العليا من البورجوازية تنازلاً - ولو جزئياً - عن بعض امتيازاتها، ولكن الجماعة ركزت على دور الدولة فى تحقيق الإصلاح الإجتماعى المنشود ولم تشأ أن تلزم البورجوازية المصرية بتقديم التضحيات<sup>27</sup>.

وساهم الماركسيون - على اختلاف تنظيماتهم - فى تقديم الأفكار التى طالبت بالإصلاح الزراعى وتأميم الإحتكارات الرأسمالية، وتوسيع دائرة تشريع العمل ليشمل الفلاحين، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية للطبقات الكادحة، وتحرير الإقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، مع بعض التفاوت فى الطرح والتحليل للمسألة الإجتماعية.

<sup>26</sup> رءوف عباس: حزب الفلاح الإشتراكى 1938 - 1952، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 19، القاهرة 1973، ص 178 - 179.  
<sup>27</sup> رءوف عباس: جماعة النهضة القومية، القاهرة 1986، الفصل الثالث.

ولكن كل تلك الأفكار الإصلاحية على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها إنما كانت تدق أجراس الخطر، وتحاول أن تنبه الأذهان إلى صعوبة استمرار الخلل الناجم عن التطور الإجتماعى منذ الحرب العالمية الأولى دون حل، وتحذر من ثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر. ولكن كل تلك الدعوات ظلت صرخة فى واد، لافتقار النخبة السياسية الحاكمة من البورجوازية المصرية إلى الوعى الإجتماعى، وإغراقها فى الأنانية ومعاناتها قصر النظر السياسى، وكان تقاوم المسألة الإجتماعية خطوة واسعة على الطريق إلى ثورة 23 يوليو 1952.

### ثالثاً – جماعات الرفض السياسى:

واكب نشاط الأحزاب السياسية الليبرالية التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور 1923، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية لعبت أدواراً متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة 23 يوليو 1952، وظلت اثنتان منها تمارسان نشاطاً متبايناً فى الحجم والتأثير بعد الثورة، وإن كان ذلك خارج إطار الشرعية السياسية.

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط الذى عانى منه شباب ثورة 1919، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام، جاء تصريح 28 فبراير 1922 ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالإبقاء على جيش الإحتلال البريطانى فى مصر. وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئاً من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر. كما أن الواقع الإقتصادى والإجتماعى الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى وكان وراء انفجار ثورة الجماهير المصرية عام 1919 بعد ما بلغت معاناة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة حدّاً يفوق طاقتها على التحمل، هذا الواقع الإقتصادى والإجتماعى لم يتغير بعد الثورة. فقد استحكمت - على نحو ما رأينا - حلقات الأزمة الإجتماعية: الفوارق شاسعة بين الملاك والمعدمين، والبطالة تعض بأنيابها جيشاً جراراً. من العمال العاطلين، وظروف العمل وشروطه بلغت درجة كبيرة من التدنى فى غيبة التشريعات التى تحفظ للعمال حقوقهم، وتعترف لهم بحق التنظيم النقابى والسياسات الإجتماعية مصطلح مجهول فى السياسة المصرية، وشباك التبعية الإقتصادية تنصب بإحكام حول مصر، فيمتص الأجانب خيرات البلاد، ويعيشون فيها فى وضع ممتاز، بينما ظل المصريون غرباء فى بلادهم. فالاستقلال

المنشود كان سراباً متبدداً على موائد المفاوضات، والعدل الإجتماعى كان حلماً بعيد المنال. ومن ثم شغل الشباب المصرى المتعلم من أبناء البورجوازية الصغيرة - على وجه الخصوص - بمستقبل بلاده، انطلاقاً من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923، وراح يبحث لبلاده عن طريق للنهضة، فتعددت اجتهاداته فى الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات أيديولوجية متباينة بعضها يضرب بجذوره فى تراث الماضى الإسلامى، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التى عرفت طريقها إلى التطبيق فى الغرب. ورغم اختلاف توجهات كل جماعة من أبناء ذلك الجيل من شباب مصر، فقد اتفقوا جميعاً على رفض ما أسفرت عنه ثورة 1919 من نتائج سياسية واجتماعية، وسعوا للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى وضع أسسه دستور 1923، وخاصة أن قيادة العمل السياسى (الوفد وغيره من الأحزاب) أغفلت وضع تصور لمشروع نهضوى فى برامجها، واكتفت بالتركيز على استكمال الاستقلال السياسى عن طريق التفاوض.

أما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية فى مصر، فتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة - نسبياً - من مصر. وتأتى ثورة أكتوبر 1917 فى روسيا فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر، فانكبت نخبة من الشباب المصرى على دراسة الفكر الإشتراكى بغية التعرف عليه، فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانىه مصر من أمراض اجتماعية، وساهموا - فيما بعد - فى تأسيس "الحزب الإشتراكى المصرى".

وتمثل التغير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام 1922، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوروبا ومناطق أخرى من العالم حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام 1933. فجلب التطرف القومى الذى تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب لما حققته الفاشية من إنجازات اقتصادية براقية، وما صاحب تنظيمها الحزبى من ميليشيات شبه عسكرية، فأقاموا تنظيمياً سياسياً استلهم أفكار الفاشية وممارستها السياسية.

أما التغير الثالث، فتمثل فى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك عام 1924، وما تمخض عنه من نتائج - فى العالم الإسلامى عامة ومصر خاصة - تأرجحت بين

مشاعر الجزع والدعوة إلى إحياء الخلافة عند البعض، ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة في التمسك بالتراث وصياغة النظام الإجتماعى على هديه.

ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، ظهرت تباعاً حركات ثلاث هى: الحركة الإشتراكية، والأخوان المسلمون، ثم مصر الفتاة، على يد شباب البورجوازية الوطنية الصغيرة، واتخذت قواعدها بين صفوف تلك الشريحة الإجتماعية (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الإشتراكية على وجه الخصوص)<sup>28</sup>. ولا يتسع المقام هنا لرصد إطار كل حركة من تلك الحركات من حيث التوجهات الأيديولوجية والبرامج السياسية التى طرحتها. وبنائها التنظيمى، ودورها على الساحة السياسية، اكتفاء بإلقاء نظرة عامة على السمات الرئيسة لها.

فقد انتقلت الحركات الثلاث فى استنادها إلى أبناء البورجوازية الصغيرة بالدرجة الأولى، وخاصة شباب تلك الشريحة الإجتماعية من الطلاب والمتقنين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك. وجاء انتماء بعض أفراد البورجوازية الكبيرة إلى تلك الحركات استثناءً، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليها لا يتجاوز أفراد قلائل، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيماتها محدوداً مقارنة بالوجود المكثف لأبناء البورجوازية الصغيرة.

<sup>28</sup> حول الحركة الشيوعية فى مصر راجع:

- رفعت السعيد: تاريخ الحركة الإشتراكية فى مصر 1900 – 1925، القاهرة 1975، وكتابه: تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر 1940 – 1950، القاهرة 1976.
- رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952، القاهرة 1968، ص 231 وما بعدها، وكذلك كتابه: أوراق هنرى كوربييل والحركة الشيوعية المصرية، القاهرة 1988.
- وحول حركة الإخوان المسلمين، راجع:
- زكريا سليمان بيومى: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، القاهرة 1979.
- محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون، ثلاثة أجزاء.
- عبد العظيم رمضان: الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، القاهرة 1984.
- طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر 1945 – 1952، القاهرة 1972.
- وحول حركة "مصر الفتاة" راجع:
- على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية، القاهرة 1982.
- Jan Kowski, J. P. Egypt's Young Rebels, Hoover Institution Press, U.S.A. 1975
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1937 – 1948، ج1، بيروت 1974، ص 175 وما بعدها.
- طارق البشرى: المرجع السابق، ص 389 وما بعدها.

وتجاوزت الحركات الأيديولوجية الثلاث الإطار الضيق للعمل السياسى كما حددته الأحزاب الليبرالية، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض، وإهمال المسألة الإجتماعية. فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى يرتكز على التحرر الوطنى، ويتجاوز الإطار الضيق للعمل السياسى فى ظل الوفد والأحزاب التقليدية الأخرى، ومن ثم كان موقفها موقف الرفض لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها، وعدم الرضا بما أسفرت عنه ثورة 1919 من نتائج لا تخدم مصالح الجماهير الشعبية التى كان أبناء البورجوازية الصغيرة يعبرون عنها.

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك، فالحركة الإشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ومع بداية أولى حلقاته تعبيراً عن رفض أسلوب نخبة البورجوازية المصرية فى معالجة القضية الوطنية، وطرحاً لمشروع سياسى بديل أبعد مدى وأكثر مراعاة للواقع المصرى، وحركة الإخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية واختفاء شخصية سعد زغلول الكارزمية، لتبحث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية، ولتقدم بديلاً دينياً إسلامياً للتجربة الليبرالية الوليدة فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية (بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها فى طرح الإطار الجديد). وحركة "مصر الفتاة" تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى إطار الأزمة الإقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة طحنا وخاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة.

وإذا كانت الحركات الثلاث قد اتفقت جميعاً فى عدم تمثلها للأطر المرجعية التى استمدت منها أفكارها، وعدم توصلها إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوى يتلاءم مع الواقع المصرى الإقتصادى والإجتماعى، فمرد ذلك إلى أن قادتها كانوا شباباً بلغوا الحلم وشيكاً، ولم تتوافر لديهم الخبرات النظرية والتنظيمية الضرورية لإقامة مثل هذه الحركات على أسس قويمية، واستلهموا أيديولوجيات أفرزتها ظروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصرى، ففتتوا بها دون دراسة كافية. ومن ثم كان التناقض والغموض الذى حفلت به برامجها. وحتى أولئك الذين استلهموا التراث الإسلامى لم يسلموا من ذلك، فعاشوا عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فى ظروف تباينت عن ظروف المجتمع المصرى عندئذ تبايناً تاماً، فكانوا بذلك يسرون عكس حركة المجتمع.

وقد لعبت تلك الحركات التي انطلقت من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923 - على إختلاف توجهاتها - دوراً هاماً فى صياغة الأفكار والمبادئ الأساسية التى نادى بها ثورة 23 يوليو 1952 وعملت على تطبيقها، نتيجة ما قدمته تلك الحركات للتراث السياسى المصرى من مساهمات فكرية كان لها أثرها فى صياغة أفكار جيل الشباب الذى بدأ وعيه السياسى يكتمل فى أواخر الثلاثينات، جيل صناع ثورة يوليو 1952.

\* \* \*

وهكذا حددت التطورات التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة مارس 1919 معالم الطريق إلى ثورة 1952، فقد بلغت أزمة النظام السياسى ذروتها عندما عجز عن تحقيق الأهداف الوطنية التى تطلعت إليها الجماهير المصرية عندما خرجت نائرة على الإحتلال الأجنبى والظلم الإجتماعى معاً، فظل للإنجليز وجود عسكري فى مصر، وهيمنة على مقدراتها السياسية، وظلت الديمقراطية الإجتماعية حلاً بعيد المنال عندما تركت المسألة الإجتماعية تتفاقم. وبات واضحاً أن النخبة السياسية الحاكمة غير مهياًة تماماً لإعادة صياغة الواقع المصرى فى إطار مشروع نهضوى وطنى يحقق أمل الجماهير فى التحرر الوطنى والعدل الإجتماعى، وهو ما دارت حوله اجتهادات بعض دعاة الإصلاح وحركات الرفض السياسى حتى قدم الجيش المصرى الطليعة الثورية من الضباط الأحرار التى أطاحت بالنظام السياسى الذى صاغه دستور 1923، ليحل محله نظام سياسى جديد سعى لتحقيق أمل الجماهير المصرية فى التحرر الوطنى والعدل الإجتماعى فى مواجهة أعتى التحديات على الصعيدين الداخلى والخارجى.